



PROVISIONAL

h0
A/41/PV.125
1 May 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والعشرين بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٣٠

(اسبانيا)

السيد دي بينييس

الرئيس :

- شابين السيد راؤول بريبيش

- جدول الانصبه المقررة لقسمه نفقات الامم المتحدة [١٢٢] (تابع)

- الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة [١٥٠] (تابع)

(٢) تقرير الامين العام

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

ز ٧٢٢ 86-64756/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥تأبين السيد راؤول بريبيش

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن نواصل مناقشة البند المدرج على جدول أعمالنا اليوم ، يؤسفني أن أبلغ الجمعية العامة أن السيد راؤول بريبيش ، الاقتصادي الأرجنتيني المرموق ، قد توفي ليلة أمس أثناء زيارة رسمية لسانتياغو بشيلي . وسيتذكر الجميع السيد بريبيش بوصفه أرجنتينياً بارزاً اهتم بحماة فريد طوال حياته العملية في بوينس آيرس . وقد ساهم مساهمة كبيرة في تطوير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، حيث شغل منصب الأمين التنفيذي فيها في الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٢ . وعقب القيام بشتى المهام الأخرى في الميدان الاقتصادي شغل منصب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف في الفترة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٩ ، ومنصب وكيل الأمين العام لعمليات الطوارئ في الأمم المتحدة ، كما كان عضواً في العديد من الجامعات . وقد حصل على الكثير من الجوائز لأنشطته الدولية . وباسم هذه الجمعية والأمين العام ، وباسمي شخصياً ، أود أن أتقدم إلى أسرة الفقيد وإلى الأرجنتين حكومة وشعباً بأعمق التعازي .

أدعو الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة تكريماً لذكرى السيد راؤول بريبيش .

وقف أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطى الكلمة لممثل يوغوسلافيا .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان حياة مرموقة قد انقضت ، وشخصية بارزة اختفت من على المسرح الدولي ، وأود أن أقول بضع كلمات بمناسبة هذه الفاجعة الاليمة نيابة عن مجموعة ال ٧٧ .

لقد علمت مجموعة ال ٧٧ بأسى عميق نبأ وفاة السيد راؤول بريبيش ، الاقتصادي البارز المرموق والشخصية المعروفة . وسنتذكره جميعنا كرجل غيرت معرفته وحكمته

وطاقتاه طريقة التفكير بشأن المسائل الاقتصادية الدولية وطرق معالجتها وبشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية .

لقد ساهم الراحل مساهمة قيّمة بارزة في تحليل الوضع الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وساهم مساهمة خاصة في تحسين تفهم ما أسماه بالعلاقة بين المركز والاطراف . وقد كان من بين القوى الحافزة لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأصبح مديره العام الأول . وقد كان ناشطا في هذا المجال طوال حياته ، وقبل بضعة أيام فقط التقيناه هنا حيث كان كعده دائما تواقا ومستعدا لتقديم خبرته ومعرفته لنا جميعا .

وكما قلت بداية ، اننا نندب وفاة الدكتور بريبيش ، ونأمل أن يكون هناك من يضاها مكانته لاننا بحاجة اليهم ، وأود أن اطلب من السيد ممثل الأرجنتين ان ينقل خالص تعازينا الى أسرته والى حكومة الأرجنتين .

السيد مونييز (الأرجنتيين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يؤسفني اليوم

أن أؤبّن مواطنا دوليا مرموقا وهو السيد راؤول بريبيش . وبوفاته ، فقدنا واحدا من أبرز المفكرين الاقتصاديين الدوليين ، ولم يقتصر عمله على الدراسة والبحث في ميدان المسائل الاقتصادية ، ولكنه اضطلع أيضا بدور نشط في صياغة المشاريع وإعداد أعمال محددة لحل مشاكل تؤثر بصفة أساسية في البلدان النامية .

وقد تجاوز تأثير راؤول بريبيش الحدود الوطنية وكان ملموما في كل أنحاء أمريكا اللاتينية عن طريق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي كان أول أمين تنفيذي لها . وأيد العالم النامي أعماله عندما عين أول أمين عام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومازالت آثار أعماله ملموسة في هذا المحفل .

وفي جمهورية الأرجنتين عمل راؤول بريبيش مستشارا لحكومات متعاقبة لجأت الى خبرته وحكمته في اتخاذ تدابير اجتماعية واقتصادية هامة . كما أنه كان مؤسس البنك المركزي في بلدى ، الأمر الذى شكل معلما في إعداد الصكوك السياسية والمالية والاقتصادية . وشغل راؤول بريبيش أيضا مناصب عامة وهامة في مناسبات عديدة . وفي الآونة الأخيرة عينه الرئيس الفونسين ، بوصفه واحدا من أوثق معاونيه وأعطاه رتبة وزير بلا وزارة .

وكلنا ممن عرف الدكتور بريبيش ، سيذكر دائما حكمته الكبيرة وتفكيره الخزيه ومعرفته العميقة بالمشاكل الاقتصادية استنادا الى تدريبه الاكاديمي السليم وخبرته الطويلة .

لقد مات راؤول بريبيش ولكن فكره وأعماله سيظلان دائما في داخلنا كلهم

ومرشد .

البند ١٢٢ من جدول الاعمال (تابع)جدول الانصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن نواصل المناقشة بشأن البند ١٥٠ ، أود أن أوجه النظر الى الوثيقة A/40/1108 التي تتضمن رسالة موجهة اليّ من الأمين العام بشأن جدول الانصبة المقررة . وأود كذلك ، أن أؤكد أنه منذ أمس - كما جاء في تلك الرسالة - قدمت غينيا - بيساو المدفوعات اللازمة لتقلييل المبالغ المتأخرة عليها الى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق . وهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومة ؟

تقرر ذلك .

البند ١٥٠ من جدول الاعمال (تابع)الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة :

(١) تقرير الأمين العام : (A/40/1102 و Corr.1 و 2 و Add.1 و 2)

(ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/40/1106) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة لأول متكلم هذا الصباح ، أقترح اقبال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند الساعة ١٢/١٣ ظهرا يوم الاربعاء الموافق ٣٠ نيسان/ابريل .

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على اقتراحي ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أرجو إذن من الممثلين

الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، كان ينبغي أن أقول هذا قبلا ، اننا سعداء جدا لتمكننا من الاستفادة من خبرتكم وحكمتكم . وهذه ليست جلسات روتينية ، ونحتاج بشدة الى ارشادكم ومشورتكم .
واذ أتكلم باسم مجموعة ال ٧٧ ، أود أن أبدأ بالإعراب عن آيات الإمتنان للأمين العام لما يبذله من جهود للمساهمة في التغلب على الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة .

وقد استشر الأمين العام أن الازمة المالية كانت تختمر وبدأ اشارة المسألة قبل أن تعلق الجمعية العامة دورتها في كانون الاول/ديسمبر الماضي . ومنذ ذلك الحين ، اتخذ عددا من الخطوات الحميدة لمعالجة الحالة ، بما في ذلك طلب استئناف الدورة الاربعين للجمعية العامة . ويحدونا خالص الأمل أن جهوده ستكلل بنتائج مثمرة وستتيح للأمم المتحدة أن تكون بمستوى التحدي الآني . ونحثه على مواصلة جهوده في نطاق اختصاصه . ونتعهد له بتأييدنا وتعاوننا في هذا العمل .

ان مجموعة ال ٧٧ ترى أن الازمة الراهنة أزمة ذات طابع سياسي ، وللبعض الوقت ، لاتزال تبذل محاولات بوتيرة متزايدة لإضعاف وتقليل دور منظومة الأمم المتحدة وتقويض مبادئ السيادة المتكافئة والعمل الديمقراطي التي ترتكز عليها منظمة الأمم المتحدة .

وقد دأبت البلدان النامية على اعتبار الأمم المتحدة المحفل الدولي الافضل للحوار والتفاوض - محفل يقوم بدور مركزي في صيانة السلم والامن الدوليين ، والتنمية السلمية للمنازعات والازمات الدولية ، وفي تحقيق ممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية لحق تقرير المصير ، وفي تعزيز التعاون الدولي في جميع الميادين وإنشاء علاقات اقتصادية منصفة وعادلة ، وكذلك تقوية التعايش السلمي ، والانفراج ، ونزع السلاح والتنمية .

وفي الاربعين عاما الماضية ، أحرزت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة نتائج هامة في عديد من الميادين وساهمت في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب والبلدان . ان مشاركة رؤساء الدول والحكومات في الاحتفال بالذكرى الاربعين لإنشاء الأمم المتحدة كانت شهادة على ذلك وعلى الايمان بمستقبل المنظمة .

تعقد البلدان النامية العزم على صون المنجزات والبناء عليها لجعل المنظمة أكثر استجابة للحقائق المتغيرة والتحديات التي تواجه السلم والتنمية .
ان إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ، وهو أمر متضمن وحتمي في هذه العملية ، لم يقبله الذين يسعون الى المحافظة على مواقعهم المتميزة القائمة على القوة والسيطرة ، وعدم قبول مبدأ السيادة المتكافئة والالتزام به هو جوهر الأزمة . ولا يقتصر الأمر على ذلك ، إذ تكمن في جوهر الأزمة هجمة متضافرة تشنها بعض الاوساط على الأمم المتحدة وبعض وكالاتها المتخصصة ، وهي هجمة تبدو في صورة أزمة تواجه مبدأ التعددية .

تجابه مقررات وقرارات هذه المنظمات بتجاهل متزايد يتناقض مع الالتزام الذي قطعتة جميع الدول باحترامها . وهكذا أضعفت الأمم المتحدة كمحفل للتداول والتفاوض بشأن المسائل السياسية والاقتصادية الهامة .

كانت البلدان النامية وستظل أقوى مؤيدي الأمم المتحدة . والأمم المتحدة في نهاية المطاف هي المكان الذي نأتي اليه عندما يتعرض استقلالنا للخطر ، وهي المكان الذي نأتي اليه عندما نحتاج الى من يستمع الينا والى من يؤيدنا في القضايا العادلة المتعلقة بتعزيز المصير والتنمية . أجل ، اننا بحاجة الى أمم متحدة أقوى وأفضل .

في رأينا ان الأزمة المالية الراهنة التي تواجه الأمم المتحدة ينبغي أن تعالج أصابا بأسلوب سياسي بطريقة متكاملة شاملة .

ان مجموعة الـ ٧٧ - التي أمثلها - والتي تشكل ثلثي العضوية بأسرها ، تقف على استعداد لاستكشاف جميع الامكانيات المتاحة ضمن أحكام الميثاق التي من شأنها أن تعزز فعالية المنظمة ، وهي على استعداد لاجراء مناقشة مسؤولة لجميع المسائل بطريقة منظمة وفي محفل مختص . لقد كانت المجموعة وستظل معارضة بحزم للاجراءات الانفرادية التي تستهدف فرض تغييرات على عملية صنع القرارات ، وهي اجراءات من شأنها أن تؤدي الى التخلي عن المبدأ الديمقراطي لتطافؤ جميع الدول في السيادة وهو مبدأ كرسه الميثاق .

شرى مجموعة ال ٧٧ ان استعمال القوة المالية للمساى بعمل المنظمة بتناقض مع القواعد المقبولة للسلوك الدولي . وشرى أن الامساك عن دفع الانصبة المقررة للأمم المتحدة يمثل انتهاكا متعمدا للالتزامات التي يربتها الميثاق الذي هو معاهدة عالمية أنضم اليها بحرية . والامتناع عن دفع هذه الانصبة المقررة ، أيا كان أساسه وأيا كانت أسبابه ، بهدف تعديل الطابع الاساسي والاهداف الاساسية للأمم المتحدة يقوض أسس النظام الدولي والثقة في حكم القانون .

ان البلدان النامية ومجموعة ال ٧٧ التي تضمها على استعداد لتحمل نصيبها من العبء والمساهمة بقسطها في تحقيق حلول جديدة تفاوضية دائمة للمشاكل المالية وغيرها من المشاكل التي تجابه الأمم المتحدة ، وهي على استعداد للتشاور والتعاون مع الدول الأخرى الاعضاء في الأمم المتحدة بغية التوصل الى ترتيبات ملائمة لصون وتعزيز قدرة المنظمة على العمل بصورة أكثر فعالية .

يتيح لنا تقرير الأمين العام عن الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة نظرة نافذة شاملة الى مختلف الجوانب ، وقد درمنا في مجموعة ال ٧٧ ذلك التقرير بإمعان بالغ ، وسنكون مستعدين لمشاركة الوفود الأخرى تقييما بغية التوصل الى قرارات يكون لها اقل أثر ممكن على برنامج العمل المقرر .

وإذا ما اعتمدنا على الأرقام الواردة في الاضافة الثانية للتقرير فاننا نفترض أن المحة المالية للأمم المتحدة قد تحسنت نتيجة للنداء الذي وجهه الأمين العام . ويميل المرء الى التساؤل عما اذا كانت مهمتنا قد أصبحت أسهل مما بت عليه من قبل ونأمل أن يتم توضيح هذه المسألة خلال مداواتنا .

في هذا الصدد ، اسمحوا لي أيضا أن أشير الى أنه لم تقدم أية معلومات رسمية عن مسألة الامتناع عن دفع الانصبة المقررة في الميزانية العادية حتى الآن . وهذا بالتأكيد يجعل مهمتنا أكثر معوية .

اننا نعي تمام الوعي الصعوبات والمآزق التي واجهت الأمين العام أثناء قيامه بإعداد المقترحات والآراء . واسمحوا لي أن أقول بصراحة اننا في مجموعة ال ٧٧ نجد

من الصعب - بل أقول من المؤلم - ان نعالج حالة تستهدف خفض برامج الأمم المتحدة وأنشطة أخرى تابعة لها ، ويزداد هذا بالنظر الى أننا لم نتمكن تماما من تقييم الآثار العديدة المترتبة على جميع المقترحات المقدمة وكذلك حجم الوفورات التي يتوقع ان تحققها .

اننا نقدر الجهد الذي بذله الأمين العام لصياغة المقترحات التي تشمل العديد من المجالات المختلفة التي تنطوي على امكانية تحقيق الوفورات . إلا أننا لا نميل الى النظر الى جميع المقترحات على قدم المساواة . وقد يكون من المفيد أن تولي الأولوية بالنسبة لتنفيذ المقترحات المختلفة الى تلك التي سيكون لها اقل اثر على برامج الأمم المتحدة وغيرها من الأنشطة الهامة .

شمة ملاحظة أخرى تتسم بطابع عام أود الادلاء بها تتمثل بعبء التكيف . قد يكون من الملائم على سبيل المثال - في رأي مجموعة ال ٧٧ - تخفيض مصروفات اللجنة الاقتصادية لاوروبا لاتاحة مزيد من الموارد للجان الاقليمية الأخرى .

بغية تحقيق الفهم التام لمعنى ونطاق مختلف المقترحات ، نعتقد أنه ينبغي دراستها بصورة مستفيضة وتوضيحها بدرجة أكبر من وجهة النظر الفنية . ونرى أن هذا ينبغي أن يتم في اللجنة الخامسة التي يجب أن تستأنف اجتماعاتها بغية أداء هذه المهمة . وعلى سبيل المثال ، في الفقرة التي تتناول إرجاء البرامج وإعادة صياغتها ، هناك بعض العناصر التي تحتاج الى مزيد من التوضيح قبل إتخاذ قرار نهائي بشأنها .

ويتضمن الفصل الخاص بالاجتماعات اقتراحات عديدة يترتب على الكثير منها آثار خطيرة على الأنشطة التي تعلق عليها مجموعة ال ٧٧ وغيرها أهمية قموى . ولهذا سيكون من الصعب على هذه المجموعة ألا تنظر في هذه الاقتراحات بما تستحقه من إهتمام ، كل حسب ما يستحق . ودعوني أؤكد أننا لن نتمكن من الموافقة على تقليص مدة الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة بواقع ثلاثة أسابيع أو تقليص اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي واجتماعات مجلس الوصاية بواقع اسبوع واحد . وينطبق القول نفسه على عدد من الاقتراحات الأخرى التي ترد في الفرع نفسه من الوثيقة .

وترى مجموعة ال ٧٧ أن الاقتراح بتحديد خفض مستهدف قدره ٢٠ في المائة في عدد وامتد وتواتر اجتماعات الهيئات التي تعقد خارج المقر اقتراح يتسم بطابع شامل ويحتاج الى توفير المزيد من المعلومات كما يحتاج الى دراسة متأنية جدا .

ونود أيضا أن ننظر باستفاضة أكبر في المقترحات المتعلقة بالمحاضر الحرفية والمحاضر الموجزة . فالاجتماعات المتعددة الأطراف التي لا تدون لها محاضر تعني أن ما قيل لا قيمة له ولا معنى . إن الكلمات التي نستخدمها هي في نهاية المطاف وسيلة الاتصال ، ويقول اللاتينيون ما معناه أن ما يُنطَق به يذهب ادراج الرياح وأن ما يدون يكتب له البقاء .

إن نهجنا إزاء التقرير الذي قدمه الأمين العام نهج ايجابي تحدوه الرغبة في دعم نواياهم الحميدة . ولئن كنا نلتزم مزيدا من الوضوح بشأن عدد من النقاط فإننا نعمل ذلك لتحسين فهمنا لاجمالي نطاقها ومضمونها . لقد تمت الأعمال التحضيرية لهذه الدورة المستأنفة تحت ضغط الوقت . ولهذا علينا أن نبذل قصارى جهودنا بغية التوصل الى حلول تترتب عليها أقل الاثار ضررا على المنظمة . وينبغي أن نضع في الاعتبار أن جميع التدابير التي يطلب منا اتخاذها لها طابع مؤقت وينبغي ألا تصدر حكما مسبقا على القرارات الطويلة الاجل التي ستتخذها الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

ولا بد في النهاية من توجيه كلمة تحذير . إننا جميعا ندرك وجود أمثلة لا حصر لها على أنه ما من شيء يدوم أكثر مما اعتبر تدبيرا مؤقتا .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : علمنا ببالف

الاسى بوفاة السيد راؤول بريبيش . لقد وجه ، بما له من خبرة واسعة عميقة بالاقتصاد العالمي وقدرات ابداعية ، طريق التجارة والتنمية الدوليين وذلك بالاسهام بصفة خاصة في إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وتعتبر وفاة السيد بريبيش خسارة فادحة للمجتمع الدولي ، واود باسم وفد بلادي أن أعرب عن تعازينا الخالصة .

اننا لا نبالف عندما نؤكد خطورة المشاكل المالية التي تواجه الامم المتحدة . والواقع ان الحالة حرجة . وقد وصف الامين العام الحالة بأنها أخطر أزمة مالية في تاريخ الأمم المتحدة . ويشعر وفد بلادي بقلق عميق إزاء أثر هذه الازمة على استقرار المنظمة وانتظام سير العمل فيها .

ومما لا شك فيه ان الازمة الراهنة نتيجة مباشرة لامتناع وتأخر بعض الدول الاعضاء عن سداد الأنصبة المقررة للميزانية العامة وميزانية عمليات صيانة السلم . ونحن نشعر بقلق شديد لأن هذه الدول الاعضاء لا تفي بالكامل بالتزاماتها المالية بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

وفي الوقت نفسه يود وفد بلادي أن يوضح أن الشواغل المستمرة والعميقة التي أعرب عنها عدد كبير من الدول الاعضاء إزاء الافتقار الى التقيد المالي ، والاهتمام بالكفاءة والانتاجية في تشغيل أعمال المنظمة تشكل الخلفية التي يجب النظر في إطارها في الازمة الحالية . ووفد بلادي مقتنع بأن الحل الشامل لن يتسنى الوصول اليه إلا إذا تحقق اتفاق سياسي فيما بين الدول الاعضاء على المسائل المالية وتوفرت الفاعلية والكفاءة المتزايدتان عن طريق الاملاح الاداري . ولتحقيق هذا الهدف ، من الاهمية بمكان أن تبذل الدول الاعضاء والامين العام جهودا متعاونة .

ونظرا لخطورة العجز المالي المتوقع ، وطابعه الملح يأمل وفد بلادي بجد أن يتسنى في هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة التوصل على سبيل الاستعجال الى حل عملي للمشاكل المالية الراهنة .

اننا نفهم ان تقرير الامين العام لم يتناول إلا مشكلات العجز النقدي الفورية

وانه قدم تدابير للمحافظة على المنظمة وضمان استمرارها في الفترة الانتقالية الى ان يتم التوصل الى اتفاق عام بشأن المسائل الاساسية المتعلقة بالميزانية . ونحن نفاطره الامل في ان يقوم فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي انشأته الجمعية العامة لاستعراض كفاءة سير العمل الاداري والمالي في الامم المتحدة باجراء دراسة تتعلق باستراتيجية طويلة الاجل لاستعادة السلامة المالية للامم المتحدة .

ومع ذلك ، نظرا لان أية خطوات فورية يجب ان تقوم على اساس فهم واضح لاشارة هذه الخطوات على الاستراتيجية الطويلة الاجل ولان الحل الشامل قد يتطلب فترة أطول من الفترة التي يتوخاها الامين العام في تقريره ، فان وفد بلادي كان سيرحب بأن يدرج في التقرير موجزا لاستراتيجية متوسطة الاجل . ويتوقع وفد بلادي ان يقدم الامين العام إسهاما هاما في السعي الى حل شامل .

يجب على الامم المتحدة ، عند تناول المشكلات ، ان تبذل قصارى جهدها لتقليل الخسائر الى مستوى الدخل الفعلي وان تكفل انتظام سير العمل في المنظمة . وهذا امر ضروري لان البلدان التي تفي بمسؤولياتها لا يمكن ان نتوقع منها ان تدفع عوضا عن الدول التي لا تدفع خاصة في ضوء الحالة المالية الداخلية الصعبة في كثير من الدول الاعضاء . وفي هذا الصدد يقدر وفد بلادي الجهود التي بذلها الامين العام حتى الان في السعي الى الاقتماد وتحقيق الوفورات في مختلف الميادين .

ونفهم ، بوجه الخصوص ، ان الامين العام قد قدم في هذه المرحلة مجموعة من التدابير التي تركز على حسن تقديره بوصفه المسؤول الادارى الاول . وفي الوقت نفسه نشعر بالقلق ازاء الاثر الممكن لبعض هذه التدابير ، ذلك ان تجميد التعيين ستكون له آثار هامة على تكوين الامانة العامة على المدى الطويل ، ولاسيما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي . وإن اليابان بوصفها بلدا ممثلا تمثيلا ناقصا للغاية في عداد موظفي الامم المتحدة لتشعر بقلق شديد بسبب ان اطالة أمد التجميد قد يعكس اتجاه التقدم المحرز أخيرا في تحسين مسألة التوزيع الجغرافي . ولذلك نأمل عند تنفيذ التجميد ايلاء اعتبار خاص للبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا .

إن تقليص نفقات التشغيل مع الابقاء على نفس المستوى من الموظفين بعقود دائمة سيجعل من الصعب توزيع الموارد توزيعا متوازنا وتنفيذ البرامج تنفيذا فعالا . ونأمل ان يقدم الامين العام ، في السعي من أجل تنسيق أكثر في الامانة العامة ، خطة للحد من متطلبات الموظفين في أسرع وقت ممكن . إما فما يتعلق بالتحكم في تكاليف الموظفين ، التي تبلغ ثلاثة أرباع مجموع ميزانية الامم المتحدة ، فان معالجة مسألة الموظفين بطرق مختلفة حسبما اذا كانت عقودهم دائمة أم مؤقتة لن تحل مشكلة كيفية زيادة فعالية المنظمة .

وعلى الرغم من ان هناك عناصر من بين التدابير المقترحة تشير قلق وفدي فانه على استعداد للموافقة على مجموعة التدابير المقترحة التي قدمها الامين العام ما دامت الوفود الأخرى تفعل نفس الشيء ، ونحشها بقوة على ان تفعل ذلك .

ومهما يكن من أمر ، فاننا نشعر بالقلق ازاء حقيقة ان تدابير التوفير التي عرضها الامين العام لاتزال تقصر عن الوفاء بالعجز المتوقع على الرغم من الافتراضات التفاؤلية ، الى حد ما ، فيما يتعلق بالدخل والتوفير المتوقعين .

وللوفاء بأوجه العجز المتبقية فان الزيادات في صندوق رأس المال العامل والاقتراض الخارجي والدفع مقدما عن الأئمة المقررة واتخاذ خطوات أخرى مماثلة هي مجرد تدابير مسكنة ما من شأنها الا إرجاء عملية اتخاذ القرارات الصعبة التي لابد

من

اتخاذها . ولا بد لنا أن نذكر أنه من غير المألوف تماما أن نطالب بالدفع مقدما للوفاء بالمعجز الراهن .

وفي رأي وفدي ، انه ينبغي بذل الجهود لخفض النفقات أكثر حسب الاقتضاء . ولا ينبغي أن ينظر للواردات المحتملة من التبرعات الطوعية أو الدفعات أو المتأخرات بوصفها حلا للشواغل الدائمة والعميقة الجذور .

وحيث أن هذه هي أخطر أزمة مالية في تاريخ الأمم المتحدة ، فإنه يجب تحقيق وفورات كبيرة عن طريق زيادة الانتاجية ، ولاسيما في مجالات الادارة والتنظيم وخدمات المؤتمرات . وفي مجال البرامج أيضا سيكون بالامكان تنظيم الأنشطة وتحسين الفعالية بإلغاء الأنشطة البالية وتأجيل الأنشطة ذات الاولوية المنخفضة وتصويب مسألة الزيادة في الموظفين . وان اتخاذ الأمين العام لمبادرة أخرى سوف ييسر العملية ويساعد الدول الاعضاء في اتخاذ الاجراء المناسب . ولن يدخر وفدي جهدا في التعاون مع الأمين العام والدول الاعضاء الأخرى في الاضطلاع بهذه المهمة البالغة الصعوبة والمؤلمة بحثا عن حل شامل وعملي للمصعوبات التي تواجهنا .

ان العنصر الاساسي الكامن وراء أي تدبير لترسيخ الاستقرار المالي يتمثل في قبول جميع الدول الاعضاء الوفاء بالتزامها بدفع انصبتها المقررة كاملة فورا . والحالة الأخيرة للتبرعات الواردة في الوثيقة A/40/1102/Add.2 تبين بوضوح أن دولاً أعضاء كثيرة متأخرة باستمرار عن دفع اشتراكاتها . ومنذ أن أصبحت اليابان عضوا ، قبل ٣٠ عاما ، ما برحت تتحمل عبئا ماليا متزايدا وسعت بدأب الى الوفاء بالتزاماتها على النحو الواجب . ويتجلى التزامنا الثابت بقضايا الأمم المتحدة في الدعم الايجابي الذي نقدمه للمنظمة . وقد تمكنت حكومة بلادي في هذا العام من أن تسدد نصيبها المقرر بالكامل فورا عقب اعتماد المجلس التشريعي الوطني لميزانيتها اليابان للسنة المالية ١٩٨٦ .

لقد انقضت الآن ٤٠ سنة على انشاء الأمم المتحدة وهي تشهد مرحلة حرجة في تطورها . ومن الجوهري أن تبذل المنظمة جهدا جادا للتكيف مع الظروف المتغيرة

واحتياجات المجتمع الدولي . وقد واجهت الامم المتحدة في تاريخها صعوبات مالية كبيرة وتغلبت عليها في كل مرة بالجهود التعاونية من جانب الدول الاعضاء والاميين العام . ولنا وطيد الامل في أن يتسنى لنا التوصل الى حل للأزمة الراهنة . ولذلك فان وفد اليابان يأمل في ألا تفقد الامم المتحدة الزخم الذي حققته من قبل في جهودها لاعادة تنشيط نفسها حتى تستطيع مواصلة العمل من أجل السلم ورفاه شعوب العالم في السنوات القادمة .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لي في

مستهل كلمتي أن أقدم تعازي وفدى الحارة الى وفد الأرجنتين لوفاة السيد راؤول بريبيش . فقد أسهم اسهاما كبيرا في هذه المنظمة ، وقد نال اسمه أيضا احتراماً في بلدي وسنظل نتذكر هذا المواطن الأرجنتيني ، بل العالمي المرموق .

منذ ستة شهور أكد زعماء العالم من على هذا المنبر استمرار التزامهم بالامم المتحدة . وقد كانت الدورة الاحتفالية للجمعية العامة بمثابة دليل رافع على الايمان المشترك من جانب الدول الاعضاء بالحاجة الى التعاون المتعدد الأطراف في عالمنا المتكافل على نحو متزايد . وعلى الرغم مما يحدث بين الدول الاعضاء من اختلافات حادة في وجهات النظر بشأن العديد من المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمال الامم المتحدة فقد أعربوا عن تأييدهم الاجمالي للمنظمة وأكدوا ببلاغة دورها الذي لا غنى عنه في العلاقات الدولية .

ومع ذلك ، لم تكد تمر بضعة أشهر على ذلك الحدث التذكاري حتى اضطر الاميين العام الى اتخاذ خطوة استثنائية تمثلت في دعوة الجمعية العامة الى الانعقاد من جديد بسبب خطورة الحالة المالية للمنظمة .

وترى حكومة السويد أنه مما يشير الجزع العميق أن منظمة على هذه الدرجة من الاهمية تجد نفسها في وضع لا يمكنها معه الوفاء بأنشطتها المنوطة بها بسبب عدم وفاة عدة دول أعضاء بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق . وكما نعلم جميعاً ، فإن المبالغ المعنية ضئيلة وفقاً لأي مقياس من المقاييس . ولا يمكن أن تشكل الامم المتحدة عبئاً مالياً على أي بلد من البلدان .

لقد بلغنا الان مرحلة حرجة في تاريخ منظمتنا . إذ ان مستقبلها سوف يتوقف على كيفية حل المشاكل المالية التي تواجهها . ولقد كان موقف السويد دائما ولا يزال أن المبادئ المنصوص عليها في الميثاق لاتزال صارية تماما . ويجب التقيد بمبدأ المسؤولية الجماعية عن نفقات المنظمة الوارد في المادة ١٧ من الميثاق . فالمنظمة منظمتنا جميعا . وكل الدول الاعضاء متساوية في المسؤولية عن ضمان استمرار بقائها . والهديل الوحيد للالتزام بقواعد اللعبة هو الفوضى ، وهذا ما لا طاقة لنا به .

إن المشاكل المالية الطويلة الاجل للأمم المتحدة وكذلك الازمة المالية الراهنة هي نتيجة عوامل عديدة . ومن بين هذه العوامل عدم الانتظام في دفع الانصبة المقررة . ولماذا يتسبب عدد كبير من الدول الاعضاء ، التي تستفيد كثيرا من برامج الأمم المتحدة في مضاعفة الضائقة المالية التي تعاني منها هذه المنظمة بالتأخر المزمع في صداد المدفوعات ؟

إن ممارسة عدم الدفع الانتقائي للانصبة المقررة لاسباب سياسية هي سبب آخر للازمة . وهي تتناقض مع الميثاق . وهي تمثل مشكلة اخرى خلقت لوقت طويل مصاعب للأمم المتحدة . وفي حالة عمليات صيانة السلم وضع هذا عبئا ماليا إضافيا على البلدان المساهمة بالقوات . وقد لاحظنا في هذا الصدد خطوة صفيرة ولكنها مشجعة في الاتجاه السليم تتمثل في القراراتين اللذين اتخذهما مؤخرا الاتحاد السوفياتي وبلغاريا بدعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

وفي الوقت نفسه نلاحظ بهالغ القلق امتناع الاتحاد السوفياتي عن دفع ما يزيد على ٤٠ مليون دولار للميزانية العادية حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ . ويجب أن نضيف الى هذا المبالغ المتراكمة غير المدفوعة فيما يتعلق بعمليات معينة لصيانة السلم تبلغ قيمتها حوالي ١٤٠ مليون دولار .

ومع ذلك ، فإن الازمة الحالية قد عجل بها التشريع الذي سنته الولايات المتحدة في الخريف الماضي . واذا نفذ هذا التشريع سوف ينجم عنه عجز مالي قدره ١٠٠ مليون دولار لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، بما يعادل تقريبا ١٠ في المائة من الميزانية العادية للمنظمة . وقد ملكت الولايات المتحدة منذ بضع سنوات سهيلا مؤمفا وخطيرا

يتمثل في الاقناع الانتقائي عن دفع الانصبة المقررة . وتشير الولايات المتحدة الان الى انها ستواصل اتباع هذا السبيل على نطاق لم يسبق له مثيل ، في انتهاك واضح للميثاق وللالتزامات التعاقدية الدولية للأمم المتحدة .

ان الهمية المالية للولايات المتحدة بوصفها أكبر مساهم بالإضافة الى عدم الإنذار المسبق وعدم الدقة في تقدير القيمة الحقيقية للعجز ، قد ضاعف من الازمة كثيرا ووضع المنظمة في حالة لا طاقة لها بها . وتعرب الحكومة السويدية عن بالغ الامد للقرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة ، التي تتعارض مع الدعم التقليدي السخي الذي تقدمه للأمم المتحدة ومثلها الولايات المتحدة ، بوصفها أحد الاعضاء المؤسسين لمنظمتنا .

ومن الجلي ان الازمة المالية لا يمكن ان تعزى كلية الى اى عامل من العوامل التي ذكرتها الان . فان هذه الازمة ناجمة عن الاثر التراكمي لامتناع عدد كبير من الدول الاعضاء عن الدفع مع التأخر في سداد الانصبة المقررة . وهكذا أصبحت المنظمة معرضة للتأثر بشدة نتيجة للعجز الوهيك الناتج عن عدم سداد الولايات المتحدة .

ولا يسمنا ، في هذه المرحلة الحرجة ، الا ان نخلع الى نتيجة مفادها ان تلك الدول الاعضاء - التي تقترب من غالبية الدول الاعضاء ، في الواقع - التي لاتزال متأخرة في سداد انصبتها التي تبلغ حوالي ٥٠ مليون دولار - وقد يختلف هذا الرقم - تتحمل مسؤولية جسيمة عن المعايير المالية لمنظمتنا . واذا قامت تلك الدول بالوفاء بالتزاماتها بالكامل بموجب الميثاق لانخفضت حدة الازمة وأصبحت ذات ابعاد يمكن التحكم فيها . ومن مملحة كل البلدان المتوسطة والصغيرة الحجم الا يسمح بانتشار المشال السخ الذي ضربته دولتان من المساهمين الرئيسيين في الوفاء بالتزاماتهما المالية بموجب الميثاق .

من الواضح ان الازمة الحالية ليست مجرد أزمة مالية او يعلق عليها الطابع المالي . فإن طابعها الحقيقي سياسي ، نظرا للتجاهل الواسع النطاق للالتزامات المنصوص عليها في الميثاق وعدم الاتفاق فيما بين الدول الاعضاء بشأن مسائل اساسية تتعلق بالتمويل والاولويات . وينبغي التوصل الى حلول شاملة تؤثر في مجالات كثيرة

للمنظمة بغية إرماء أساس مالي سليم لانشطة المنظمة في المستقبل . وقد بدأت هذه العملية ، ولاسيما عن طريق إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . ويرادود الحكومة السويدية وطيد الامل في أن يتسنى لذلك الفريق أن يقدم الى الجمعية العامة في هذا الخريف مجموعة من التوصيات المحددة بشأن هذه المشاكل الطويلة الاجل . ومن بين هذه المشاكل طريقة تحديد الانصبة . ونعتقد أن المشاركة الاكثـر تكافؤا في التكاليف في اطار الميزانية العادية سوف تكون لصالح المنظمة بأسرها .

وسوف تتناول الجمعية العامة هذه المسائل الاساسية عند النظر في تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى في هذا الخريف . وقد اجتمعنا هنا في هذا الاسبوع لفرض محدد ولكنه حيوي وهو اتخاذ المقررات اللازمة لتمكين المنظمة من التغلب على الازمة المالية من حيث بعدها الفوري .

وقد قدم الامين العام في تقريره مقترحاته لحل الازمة الراهنة . وقد تعيّن إعداد التقرير في ظل قيود شديدة ، وكنا نفضل أن نناقش مسائل الوفورات الممكنة ، ومسائل التنسيق وزيادة الكفاءة والفعالية - وتلك أمور أكدها وفدى منذ سنوات عديدة - في حد ذاتها بدلا من أن نتناولها في حالة يتجلى فيها خطر الإفلاس .

وفي ظل هذه الظروف غير العادية ، ترى حكومتي أن المقترحات المحددة للتكيف القصير الاجل مع العجز المتوقع في التمويل ، مقترحات متوازنة في مجموعها . ومن الاهمية بـمكان أن التدابير المقترحة من المزمع أن تتخذ دون المساس بالمقررات طويلة الاجل التي يمكن أن تتخذ . ويعلق وفدى كذلك أهمية على أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد ايدت مقترحات الامين العام . ونرى أنه ينبغي أن ينظر فيها كمجموعة متكاملة حتى لا نضر بإمكانية اتخاذ قرار بتوافق الآراء وهو أمر مستصوب للغاية . وإنني لاحظ كدلالة مشجعة أن عدة وفود قد ايدت مقترحات الامين العام .

وإننا نفهم أن الامين العام يرى أن التقرير يمثل خطوة أولى في عملية متواصلة وأنه يعتمزم مواصلة جهوده بالتعاون مع الفريق الرفيع المستوى . ونرى أن الامين العام ، بوصفه المسؤول الإداري الاول للمنظمة يقوم بدور بالغ الاهمية في معالجة هذه الازمة . ويود وفدى أن يشجعه على أن يستخدم الى اقصى حد ممكن القدرات

المتاحة لمكتبه لمساعدة الدول الاعضاء في التوصل الى حلول لبناء للمشاكل التي تواجه المنظمة .

وفي الختام يؤيد وفدى بقوة النداء الذي وجهه الامين العام الى الدول الاعضاء بالامتثال لاحكام الميثاق بدفها فورا للمبالغ المتأخرة ومداد الانصبة المقررة الحالية . ويؤيد وفدى ايضا ان توافق الجمعية العامة على سبيل الاستعجال على مجموعة الوفورات البالغة قيمتها ٣٠ مليون دولار المقترحة من جانب الامين العام بالاضافة الى الوفورات التي حققها من قبل بنفس المقدار . كما ان السويد على استعداد لان تساعد بالدفع المقدم في تغطية التكاليف الإضافية المتوقعة نتيجة لإنخفاض قيمة الدولار الامريكي .

وينبغي ان تبدي الدول الاعضاء التزامها بالمنظمة وبالتعاون المتعدد الاطراف بدعمها للجهود الرامية الى حل هذه الازمة . ان الازمة المالية ، على أية حال ، لم تتسبب فيها الامانة العامة أو موظفوها . لقد تسببت فيها الدول الاعضاء ذاتها .

وما ينبغي علينا ان نبت فيه الان هو طريقة معالجة المشاكل العاجلة التي تواجه المنظمة . ولقد اقترح الامين العام التدابير اللازمة . وعلينا نحن الان ، الدول الاعضاء ، ان نرثى الى مستوى مسؤوليتنا .

Page 30 do not exist

Page 30 n'existe pas

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :تواجه منظمة الامم المتحدة اخطر أزمة مالية في تاريخها .

تعقد الجمعية العامة دورتها الاربعين المستأنفة بناء على طلب الامين العام من أجل مواجهة هذه الازمة . وقد أوضح الامين العام في تقريره ان المشاكل المالية التي تواجهها الامم المتحدة تبلغ من العظم درجة تجعل لها آثارا بالغة على قدرة المنظمة على الاستمرار .

ومن الاهمية بمكان أن نقر جميعا بحجم المشكلة التي نواجهها . وفي حين تمكن الامين العام الى حد كبير من توجيه الاهتمام الدولي الى الازمة المالية لا يزال يوجد من يميلون الى التهوين من خطورة المشكلة . وفي واقع الامر فاننا نواجه عجزا يقرب من ٢٧٥ مليونا من الدولارات . وبعد الامتنفاذ التام للاحتياطات المالية للمنظمة يصبح العجز ٧٦ مليون دولار . ومن المؤسف انه قد منح لهذه الازمة حتى الآن بأن تتدهور عاما بعد آخر .

وبدون الاحتياطات لن يتوفر للأمم المتحدة أي رأس مال عامل في غرفة كانوا الشان/يناير ١٩٨٧ . لذلك يرى وفد استراليا اننا اذا قصرنا اهتمامنا على المبلغ الاقل وهو ٧٦ مليون دولار فاننا بذلك نهون من حجم العجز .

ان الابعاد الحقيقية للعجز ينبغي ان تذكرنا باننا نواجه مهمة طويلة الاجل تتمثل في استعادة سلامة الاوضاع المالية للمنظمة . والامر لا يتعلق فقط بمشاكل التدفق النقدي في المستقبل القريب . فمن المطلوب القيام باصلاحات هامة لتحسين الاوضاع المالية وممارسات الميزانية . وقد اتخذت الخطوات الاولى لتحقيق هذه الاصلاحات بانشاء فريق الخبراء ، على سبيل المثال ، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله . ومستمر عملية اصلاح اثناء الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة .

وحكومة استراليا تقبل دون تحفظ رأي الامين العام القائل بان هذه الازمة هي ازمة سياسية في المقام الاول . وهي ترجع الى تجاهل الالتزامات المنبثقة عن الميثاق وعدم وجود اتفاق بين الدول الاعضاء بشأن القضايا الاساسية مثل البرامج واستخدام الموارد وعملية الميزانية وتوزيع تكاليف المنظمة .

ان التزام استراليا القوي الثابت للأمم المتحدة وبالنظام المتعدد الاطراف هو التزام معروف تماما ولن يتضاءل . فالأمم المتحدة تلعب دورا حيويا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم بما في ذلك المشاركة المباشرة في تقديم المساعدة الانمائية . كما انها تحدد معايير هامة لحقوق الانسان واهدافا لنزع السلاح .

وان دعم وفد استراليا للمسؤولية المالية والاقتصاد والبرامج الفعالة داخل المنظمة يعكس الاهمية الكبيرة التي تعلقها حكومة استراليا على الامم المتحدة بما تقوم به من ادوار متنوعة . ونريد ان تصبح المنظمة اكثر قوة وأكثر فاعلية ، ونحن على ثقة من أن بإمكانها ، بل ينبغي لها ، ان تخدم مصالح جميع الدول الاعضاء على نحو أفضل دون الاخلال بالمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة .

وتنص المادة ١٧ من الميثاق على أن يتحمل الاعضاء نفقات الهيئة حسب الانصب التي تقرها الجمعية العامة . وتقبل حكومة استراليا المادة ١٧ من الميثاق بوصفها التزاما تعاهديا . وما فتئنا نقوم دوما بسداد نصيبنا السنوي المقرر دفعه واحدة في وقت مبكر من كل عام .

ويبين تقرير الامين العام انه في غرة كانون الثاني/يناير فان ٩٠ دولة تقريبا كانت متأخرة عن سداد انصبتها المقررة عن السنوات السابقة ، وبلغ مجموع هذه المتأخرات ٢٤٢ مليون دولار . وفي ٣١ آذار/مارس قامت ١٦ دولة فقط ومنها استراليا بسداد انصبتها المقررة عن عام ١٩٨٦ وليس عليها أية متأخرات . وهذا وضع مؤسف ويوضح مدى الازمة . ونتساءل : كيف يمكن للأمم المتحدة ان تعمل على نحو فعال اذا لم يدعمها اعضاؤها عندما وحيثما يقتضي الامر ذلك .

وكأحد عناصر الازمة المالية ، يوضح تقرير الامين العام ايضا ان العجز الناتج عن امساك الدول عن سداد انصبتها المقررة لعمليات صيانة السلم قد زاد من ٦٠ مليون دولار الى ٣٧٥ مليون دولار على مدى العشرين سنة الماضية . وهذا الدين لا يدين به جميع الاعضاء ككل بل يدين به عدد من الدول قليل نسبيا ، ومن بينها بلدان صغيرة غير قادرة على تحمل أية اعباء كانت . كما انه دين لا يعود الى اكثرية الدول الاعضاء بل

الى عدد من الدول صفير نسبيا . وبالتأكيد لقد حان الوقت لكي لا تفض المنظمة الطرف عن هذا الدين المتزايد باستمرار والذي قد يؤدي في حد ذاته الى أزمة جديدة .
ومما يبعث على القلق البالغ ان عددا كبيرا جدا من الدول الاعضاء يتجاهل التزاماته بموجب الميثاق . ان حالات الامساك الانفرادي عن سداد الانصبة المقررة تتنافى والمادة ١٧ من الميثاق . وهي تقوض مصداقية الأمم المتحدة وسلامتها المالية وبرامجها ، وهي تضع اعباء اضافية غير مقبولة على البلدان التي تفي بالتزاماتها المالية وتقدم الموارد لقوات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة .

ونحن نأسف ازاء جميع حالات الامساك عن السداد ونناشد تلك الدول الاعضاء التي لم تف بالتزاماتها ان تتخذ الخطوات اللازمة لانهاء هذه الممارسة .

وثمة سبب أساسي آخر لهذه الأزمة المالية يتمثل في تاخر عدد كبير - بل ومتزايد للأسف - من الدول الاعضاء عن سداد الانصبة المقررة وقد افادنا الامين العام انه اذا دفعت جميع المتأخرات بالكامل فان الأزمة الراهنة سوف تحل . ويتوه وفندي بارتياح الى اشارة عدد من البلدان الى انها سوف تتخذ خطوات لخفض مستوى متأخراتها ، ونحن نحث تلك الدول التي لم تدفع متأخراتها حتى الآن أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن .

وتشاطر استراليا القلق البالغ الذي تشعر به الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء ازاء الأزمة المالية الراهنة ، بيد اننا نشق ايضا في أن هذه الأزمة تتيح لنا فرصة .

وما من شك انه اذا لم يتم عمل شيء لحسم الخلاف بشأن القضايا الاساسية التي أشار اليها الامين العام في تقريره فان الأزمة سوف تستمر .

وفي الدورة الاربعين للجمعية العامة ، كانت استراليا أحد المساهمين الرئيسيين القلائل الذين صوّتوا لصالح الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وقد فعلنا ذلك إدراكا منا بأن الامين العام قد بذل جهدا حقيقيا للسيطرة على تضخم الميزانية الحقيقي . إلا أننا أعربنا أيضا عن شكوكنا في جملة من مقترحات النفقات ، وتكاليف الموظفين ، وعدم وجود الاولويات ، والافتقار العام الى الوضوح في وثائق الميزانية . وقد شعر معظم المساهمين الرئيسيين الآخرين بصورة واضحة بأن الآراء التي يقدموها لا تلقى القدر الكافي من المراعاة في عملية وضع الميزانية ، وبالتالي ، لم يتمكنوا من تأييد الميزانية .

ولا بد ان ينتابنا الشك في صحة وضع أعربت فيه الدول الاعضاء التي تسهم بما يقرب من ٨٠ في المائة من مجموع الواردات عن تحفظات خطيرة على حجم الميزانية ومضمونها . ان هناك ضرورة لإيجاد السبل لإعطاء آراء المساهمين الرئيسيين حقها في تقرير مستوى النفقات كيما تحظى الميزانيات في المستقبل بتأييد جميع الاعضاء .

ولا بد أن يكون هدفنا في هذه الدورة المستانفة البدء في مهمة إزالة خطر وقوع الازمات المالية الدائمة أو القصيرة الاجل المتكررة . وهذا يتطلب في رأينا اتفاقا جديدا في الآراء على جملة من المسائل المتملة بميزانية الأمم المتحدة . ونحن لا يمكننا أن نترك هذه المهمة لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى بمفرده .

ان وفد بلادي يدرك جيدا أن البحث عن مثل هذا الاتفاق سيكون صعبا للغاية . وهذا واضح تماما من البيانات التي استمعنا إليها هذا الصباح . فالاتفاق سيتطلب التوفيق السياسي بين وجهات نظر متباينة تباينا كبيرا ، ومن اللازم الاعتراف بأننا لا نستطيع حل الازمة الراهنة دون تقديم التضحيات . ونحن نعترف بأن بعض الاقتطاعات ستكون بالتأكيد ، كما قال الممثل الدائم ليوغوسلافيا صباح اليوم ، مؤلمة ، ولكن سيتعين علينا جميعا أن نقبل أن بعض الأنشطة لا يمكن تمويلها بعد ذلك من الميزانية العادية . وما لم نعد بناء توافق الآراء بشأن الميزانية ، فإن من الأرجح أن تزداد المبالغ المحتجزة ، ومن الأرجح أن تستمر الأمم المتحدة في طريق الانهيار .

ان وفد بلادي لا يتفق مع الذين يدعون الى ان تقتصر الدورة المستأنفة على مشاكل السيولة النقدية على المدى القصير . فنحن نسلّم بأن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى سيقوم بدور هام في حل المشاكل على المدى الطويل ، ولكن يجب علينا ألا نتصل من مسؤولياتنا بوصفنا دولا أعضاء .

اننا بحاجة الى التفكير بجديّة في الاسباب الكامنة وراء الازمة المالية والبدء في البحث عن الحلول . والخطوة الاولى في هذه العملية هي تحديد الخلل في النظام الحالي .

ولعل أبرز أوجه القصور في النظام الحالي عدم قدرته على تحديد الاولويات بطريقة واضحة وفعّالة . ان البرامج والانشطة تقرر من جانب أجهزة الامم المتحدة استجابة لاهتمامات الدول الاعضاء ومطالبها المعرب عنها في تصويت الاغلبية . ولكن منظمنا تنقصها للأسف وسائل فعّالة لتقييم هذه البرامج على حدة وبالمقارنة مع البرامج الأخرى ، وللتمييز بين البرامج المفيدة والبرامج غير المفيدة . واننا بحاجة ماسة الى وضع الاولويات والى تركيز البرامج لتحقيق نتائج ملمومة تفي بالاحتياجات الحقيقية . وقد يكون من الضروري إنشاء آلية جديدة لتغطية الجوانب البرنامجية والمالية لوضع الاولويات بطريقة منسقة على نحو أفضل .

وما لم يتسن لنا تحسين الآليات الحالية او إنشاء آلية جديدة تمكّن الدول الاعضاء من تحديد الاولويات ، فإننا سنمضي في تمويل برامج ليست ضرورية ولا فعّالة . ان موارد الامم المتحدة موارد محدودة . ونحن نتطلع الى فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لتقديم توصيات تستهدف وضع آلية فعّالة لتحديد الاولويات تسهل إلغاء البرامج ذات الاولوية المتدنية من الميزانية . وسيكون هذا إنجازا هاما يحققه الفريق .

والى ان يتسنى ذلك ، فإننا نطلب الى الأمين العام تحديد تلك البرامج وعناصر البرامج التي لم تعد ، لأي سبب من الاسباب ، تفي باحتياجات الاعضاء . وإننا ، إذ نحن على ذلك ، نعتزف بأن للدول الاعضاء في نهاية المطاف ان تقرر أين تطبق التخفيضات .

ان عجز لجنة البرنامج والتنسيق عن القيام بهذا الجزء من المهام المناطة بها يزيد من اقتناعنا بأن هناك أوجه قصور في هذه اللجنة .

ولدى استراليا تحفظات إزاء التخفيضات في النفقات التي اقترحها الأمين العام في تقريره . وإنما ندرك تماما انه قد بذل جهدا كبيرا للقضاء على العجز في الاجل القصير ، وانه بهذا قد حدد عددا من التدابير القيمة الطويلة الاجل لتحقيق وفورات محتملة .

إلا انه لا يوجد هناك دليل على أن هذه العملية قد شملت دراسة دقيقة للوفورات الدائمة في مجالات ذات أولوية متدنية . فكثير من المقترحات تدخل في طائفة ما قد يسمى خيارات بسيطة ، والقليل منها يستهدف التقليل بصورة دائمة من البرامج غير اللازمة وغير الفعالة . ويبدو أن البرامج ذات الأولوية العالية والمتدنية على السواء قد تضررت دون الكثير من التفكير في المسائل الهامة على الاجل الطويل . وفي هذا الصدد يمكننا تأييد الملاحظات التي أدلى بها الممثل الدائم ليوغوسلافيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والملتمة بإجراء اقتطاعات أكبر في المجالات ذات الأولوية المتدنية ، مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، على سبيل المثال .

لقد كنا بصراحة نتوقع مقترحات أكثر موضوعية ومدروسة بحرص أكبر تنطوي على اقتطاعات كبيرة ودائمة في النفقات . وتتيح الدورة المستأنفة فرمة لبدء عملية إعادة تقييم نفقات الأمم المتحدة ، مع مراعاة الموارد المتاحة . ويحزننا أن معظم القرارات الصعبة سيتمين اتخاذها في الدورة الحادية والأربعين والدورات اللاحقة .

كما أننا نشعر بالقلق إزاء اقتراح الأمين العام بأن تقدم الدول الاعضاء ملفا دفعات من أنصبتها المقررة لسنة ١٩٨٧ لتغطية الخسائر المقدرة بمبلغ ٣٠ مليون دولار والناجمة عن انخفاض أسعار الصرف . ووفد استراليا يعارض هذه الممارسة من حيث المبدأ ولا نستطيع أن نقبلها عمليا . ونحن نلاحظ في هذا الصدد أن المكاسب الكبيرة المحققة من ارتفاع أسعار العملة في السنوات السابقة - والتي كان ينبغي في أفضل حال إعادتها الى الدول الاعضاء - قد دخلت في الميزانية .

ولذلك يرى وفد بلادي انه ينبغي للامانة العامة ان تجد مزيدا من الوفورات لا تكفي لتغطية النقص المتوقع نتيجة انخفاض اسعار الصرف فحسب وإنما أيضا لمعالجة أزمة مالية أخرى قصيرة الاجل في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . وقد دأبت الحكومة الاسترالية دوما على معارضة لجوء الامم المتحدة الى الاقتراض وتتمسك بهذا الرأي بشدة في ظل الظروف الحالية . كما اننا لا نقبل الزيادة المقترحة في صندوق رأس المال المتداول .

وقصارى القول ، تشعر استراليا بخيبة الامل لعدم بذل أي جهد لمعالجة بعض المسائل الاساسية التي تكمن وراء الازمة المالية في هذه الدورة المستأنفة . وكننا نأمل في أن يمضي الامين العام الى حد أبعد في مقترحات الوفورات على أساس معرفة الامانة العامة بالاماكن التي يمكن ، وينبغي ، إجراء اقتطاعات فيها .

إننا نشعر بالقلق لأن الصفحة التي طلب اليها اقرارها وإن كانت هامة فإنها لا تساعد إلا في تأجيل الازمة لبضعة أشهر . ونحن الامين العام على أن يبذل جهودا جديدة لتحقيق مزيد من الوفورات لتغطية الزيادة في العجز في أواخر هذا العام وعجز عام ١٩٨٧ الذي تنبأ به في بيانه بالأمس .

إن الدورة المستأنفة تتيح فرصة للشروع في عملية إعادة بناء توافق الآراء بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالميزانية . ويتعين علينا أن ننظر فيما نود فسي المنظمة أن تفعله وفي أفضل سبيل لتمويل ذلك . واستراليا بالتأكيد على استعدادها لأن تضع كامل ثقلها وأن تظلع بدور ايجابي في هذه العملية .

إن الأمم المتحدة هامة جدا لنا جميعا لأنها المؤسسة الدولية الحقيقية الوحيدة المتوفرة لنا ، ولذلك لا يمكننا أن نسمح بأن تذوي أو تضعف بسبب عدم قدرتنا على مواجهة التحدي الذي تشكله الازمة المالية الحالية . وإن لم نواجه هذا التحدي فسنخسر جميعا .

السيد دوبينين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : سيدي الرئيس ، نود أن نضم صوتنا الى التعازي التي أعرب عنها في هذه القاعة الى وفد الأرجنتين لوفاة السيد راؤول بريبيش ، الاقتصادي المرموق . إن انشطته في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومساهماته في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخفى على أحد . ونحن نشاطر الوفود الأخرى حزننا على وفاته .

وإذ نشيد بكم ، سيدي الرئيس ، كممثل مرموق لبلد يقيم معه الاتحاد السوفياتي علاقات صداقة وثيقة ، فإننا نود أن نعرب عن أملنا في أن خبرتكم الواسعة في الأعمال الدبلوماسية للأمم المتحدة ستعود علينا بفائدة كبيرة في هذه الدورة .

إن الجمعية العامة تستأنف دورتها الأربعين كيما تركز على الحالة المالية الصعبة التي نشأت مؤخرا في منظمنا .

من الجلي أن الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة سياسية المنشأ . ولهذا السبب من الصحيح تحليلها في سياق التطورات الدولية عامة ، وفي سياق تقييم دور

المنظمة في العالم المعاصر ، وفي سياق موقف مختلف الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وهذا النهج لابد أن يفتح عن جوهر الصعوبات ويساعد على تحديد سبل التغلب عليها بأكثر الطرق فاعلية ، ويساعد على النهوض بفاعلية الامم المتحدة في صيانة السلم والامن الدوليين .

إننا نعرف جميعا مدى التوتر والخطر اللذين يحيطان بالحالة الدولية الاجمالية . ولهذا السبب بالتحديد ، تتمثل المسألة الاكثر الحاحا في منع العالم من الإنجراف صوب الكارثة النووية وتحويل التطورات العالمية صوب تخفيف حدة التوتر والتعاون الدولي الذي يعود بالفائدة على جميع البلدان وجميع قارات المعمورة .

إن الرغبة في التوصل الى هذا الهدف هي التي الهمت عقد قمة جنيف بين ميخائيل غورباتشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، والرئيس ريغان ، وكذلك وقف الاتحاد السوفياتي لمدة ثمانية أشهر جميع التفجيرات النووية ، والبرنامج المحدد للقضاء الكامل على الاسلحة النووية بحلول نهاية هذا القرن ، والذي اقترحه في كانون الثاني/يناير . وهذه المبادرات الكبرى قد حظيت بتأييد دولي واسع النطاق . وبزغ الامل في حدوث تغير في الحالة السياسية صوب الافضل .

بيد أن هذا الامل لسوء الحظ يتعرض لضغط شديد الآن . ففي الآونة الاخيرة جرت تفجيرات جديدة في صحراء نيفادا ، مما قوض هذه الفرصة الفريدة لانطلاق عملية نزع السلاح انطلاقة حقيقية . وتعين على مجلس الامن أن يعالج لعدة أيام العدوان الامريكى على ليبيا ، وهو عمل زاد من خطورة الحالة العالمية وألحق ضررا مباشرا بالحوار بين الشرق والغرب . ولا بد لهذا كله أن يبعث عظيم القلق .

إن النهج الاساسي الإجمالي لاية دولة ازاء الشؤون الدولية يمس بصورة محددة نظرتها الى أنشطة الامم المتحدة . ولا يخفى على أحد أن الولايات المتحدة اتخذت عددا من التدابير التي استهدفت بصورة واضحة انتهاج سياسة الاكراه ازاء الامم المتحدة . فقد انسحبت من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لان سياسة تلك المنظمة لم ترق لواشنطن . وهي تتخذ عددا من الخطوات غير القانونية للحد من امتيازات

وحصانات بعثات عدد من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وفي الآونة الاخيرة ، قدمت الولايات المتحدة طلبا غير مشروع بتخفيض عدد موظفي بعثات الاتحاد السوفياتي واوكرانيا وبيلوروسيا لدى الامم المتحدة ، وهددت بتطبيق تدابير مماثلة على بعض بعثات الدول الاخرى الاعضاء في الامم المتحدة .

إن اعمال الولايات المتحدة التعسفية بشأن تمويل الامم المتحدة تشكل جزءا لا يتجزأ من سياسة الولايات المتحدة الاجمالية تجاه منظمة الامم المتحدة . وهذه الاعمال هي السبب في الصعوبات المالية الراهنة التي تواجهها المنظمة ، وهي التي تعرض للخطر قدرة المنظمة على القيام بوظائفها بمقتضى الميثاق .

ويسعد الوفد السوفياتي أن يلاحظ أنه ستم تغطية حوالي ثلث العجز المتوقع للامم المتحدة عن طريق الوفورات التي حققها الامين العام بموجب السلطة المناطة به . وما يثلج الصدر بوجه خاص أن هذا الأمر قد تم دون مساس بتنفيذ البرامج الرئيسية للامم المتحدة . وهذا من وجهة نظرنا يشهد أيضا على صحة ما يعرب عنه عدد من الدول الاعضاء بأن لدى الامانة العامة للامم المتحدة موارد لم تستغل ويمكن الاستفادة منها في جهد يرمي الى تغطية جزء كبير آخر من العجز الحالي . ونرى أن من المستنصب للدول الاعضاء أن تشجع الامين العام على بذل مزيد من الجهود في هذا الاتجاه .

من المعروف تماما أن الاتحاد السوفياتي كان من بين دول الامم المتحدة التي اشارت الى ضرورة تخليص برامج الامم المتحدة على أساس منتظم من أنشطة اصبت بالية وعديمة الفعالية أو قليلة القيمة . وكعهدنا ، فإننا على استعداد للنظر في التدابير الرامية الى ازالة العناصر البالية في برامج الامم المتحدة . وإذ نقوم بذلك ينبغي أن نتجنب بالطبع الحاق الضرر ببرامج الامم المتحدة في المجالات الرئيسية .

ونرى أيضا ان مجموعة التدابير المتخذة من جانب الامين العام والدول الاعضاء ينبغي ان لا تستخدم للتستر على نتائج الاعمال التعسفية التي قامت بها الولايات المتحدة . وينبغي ان تتحمل الولايات المتحدة كامل المسؤولية السياسية والمالية عن الخطوات التي اتخذتها بصورة انفرادية . وهذا يشمل أيضا مواصلة تطبيق القواعد المالية للأمم المتحدة ، التي تنص ، كما نعرف جميعا ، على ردّ جميع الوفورات الى الدول الاعضاء في المنظمة .

ماهي بشكل محدد ، سياسة الاتحاد السوفياتي ، بشأن المعوقات المالية التي تواجهها المنظمة ؟ انها سياسة يحددها النهج المتسق الذي يسلكه الاتحاد السوفياتي تجاه الأمم المتحدة . وفي الآونة الاخيرة ، رد ميخائيل غورباتشوف على الرماله التي بعث بها الامين العام للأمم المتحدة بقوله ، بوجه خاص :

" ان الاتحاد السوفياتي قد دأب على تعليق أهمية كبيرة على الأمم المتحدة بوصفها أداة هامة في الكفاح من أجل السلم والأمن الدولي . ويستشهد الاتحاد السوفياتي في هذا المضمار بإيمانه بأن المهام الكبيرة الملقة على عاتق الأمم المتحدة لا يمكن تنفيذها ما لم يلتزم بميثاق الأمم المتحدة التزاما صارما ، وما لم يوضع قاعدة سليمة لميزانية وإدارة المنظمة . ويعارض الاتحاد السوفياتي أيضا أية محاولة لاستخدام المعوقات المالية التي تواجه الأمم المتحدة لممارسة الضغط السياسي على المنظمة أو عرقلة أنشطتها . "والاتحاد السوفياتي ، بروح من حسن النية على استعداد لأن يعمل بطريقة بناءة على تيسير مهمة التغلب على المعوقات المالية للأمم المتحدة وسيتخذ تدابير محددة تحقيقا لهذا الغرض . وسيواصل الاتحاد السوفياتي تأييد الجهود الرامية الى تعزيز دور الأمم المتحدة من توطيد السلم وتنمية التعاون الدولي ."

ويود الوفد السوفياتي ، اليوم ، أن يعلم الجمعية العامة أنه ردا على النداء الذي وجهه الأمين العام التماسا للدعم المالي للمنظمة ، فإن الاتحاد السوفياتي اتخذ قرارا بالمساهمة بمبلغ ١٠ من ملايين من الدولارات الأمريكية في الحساب الخاص الذي أنشئ بغية التخفيف من حدة الحالة المالية للمنظمة . وقد وضعت الحكومة السوفياتية أيضا ترتيبات لتقديم موعد دفع نصيب الاتحاد السوفياتي في ميزانية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٦ . وقد تم بالفعل دفع مبلغ مناسب لميزانية المنظمة .

ان جميع المهتمين بالسلم ، ونزع السلاح وخلق عالم أفضل خال من الحروب والمجاعة والفقر ، يحتاجون الأمم المتحدة وهي ضرورية لتلك البلدان المرغمة على الدفاع عن نفسها ضد التجاوزات الخارجية على مصالحها الوطنية وعلى حقها الثابت في اختيار طريقة حياتها الوطنية استنادا الى مبادئ السيادة ، والامتقلال والمساواة بين جميع الدول .

ولا يمكن بناء عالم أفضل إلا اذا نبذت جميع الدول استخدام الضغوط الاقتصادية والمالية بوصفها وسيلة للقسر السياسي . ولا يمكن بناء ذلك العالم دون إعادة تشكيل العلاقات الدولية على أساس ديمقراطي وعادل . والاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، بمفتحه عضوا مؤسسا للأمم المتحدة ، وعضوا دائما في مجلس الأمن المنوطة به مسؤوليات خاصة ، قد كان دائما ، وسيظل ، مؤيدا لتقوية منظمة الأمم المتحدة على أساس تقيد جميع الدول الاعضاء بالميثاق .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥ .